حماية حقوق الأقليات والمجموعات المهمّشة في اليمن أثناء النزاع

نادر السقاف

مبادرة مسار السلام

شكر وتقدير:

أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من شاركوا في هذا البحث، وساهموا بسخاء في مشاركة رؤاهم وتجاربهم، رغم تعقيد وحساسية الظروف في كثير من الأحيان. لقد كان لكرمهم وشجاعتهم دورٌ حاسم في بلورة التحليلات والتوصيات الواردة في هذه الورقة.

كما أود الإعراب عن امتناني لمنظمة مبادرة مسار السلام على دعمها المالي واللوجستي، ولأعضاء فريق المراجعة على ملاحظاتهم القيّمة وتعاونهم المستمر طوال مراحل إعداد هذه الورقة. إن هذه الورقة تعكس التزاماً جماعياً بدعم حقوق الأقليات والمهمشين في اليمن.

التعريف بالباحث:

نادر السقاف - باحث دراسات عليا في حقوق الإنسان بجامعة لندن، وكبير زملاء سابق في برنامج الزمالة المعني بالأقليات التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. يركّز عمله على حقوق الأقليات وحرية الدين أو المعتقد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد شارك في منتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات، وعمل بشكل مكثّف في مجالات بناء السلام الشامل وحماية الأقليات وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سياقات النزاع.

فريق المراجعة:

- **د. نادية السقاف -** باحثة ومتخصصة في الشؤون السياسية.
- **أ. ليندا العباهي -** متخصصة في الشؤون السياسية والوساطة في النزاعات.

صورة الغلاف

الحقوق محفوظة لعلي السيندار، صورة من حارة الجامع الكبير صنعاء القديمة.

حقوق النشر

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة مبادرة مسار السلام ونادر السقاف © 2025

هذه الورقة نتاج عمل مشترك بين منظمة مبادرة مسار السلام والمؤلف. تحتفظ مبادرة مسار السلام بحقوق النشر المؤسسية ويحتفظ المؤلف بالحقوق المعنوية لملكيته الفكرية.

يُسمح بإعادة إنتاج هذه الورقة أو توزيعها بشكل محدود لأغراض البحث أو السياسات أو المناصرة، شريطة الإشارة المناسبة إلى المصدر وعدم تعديل النص. يحتفظ المؤلف بالحق في أرشفة العمل أو الاستشهاد به أو تكييفه للاستخدام التعليمي غير التجاري، أو لعرضه في المؤتمرات، أو نشره في أعمال أكاديمية، بشرط الإشارة إلى المصدر الأصلي.

على أي طرف ثالث يرغب في إعادة استخدام العمل أو توزيعه أن يحافظ على النص دون تعديلات، وأن يشير إلى كل من مبادرة مسار السلام والمؤلف بالاسم. وأي استخدام تجاري أو تعديل مسبقاً يتطلب الحصول على موافقة مبادرة مسار السلام.

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 4

التوصيات الرئيسية 6

أولويات عاجلة (قابلة للتنفيذ أثناء النزاع) 6

إجراءات متوسطة المدى (في مرحلة الانتقال أو السلام الجزئي) 6

إصلاحات ما بعد النزاع (تحوّلات بنيوية طويلة الأمد) 6

مقدمة وسياق تاريخي 7

شهادات شخصية حول واقع الأقلّيات اليمنية في الوقت الراهن 11

التركيبة السكانية وتمثيل الأقلّيات في اليمن 11

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية 12

المشاركة السياسية 14

الحقوق الثقافية والدينية 16

الحماية من التمييز 17

الأقلّيات في مناطق نزاع أُخرى في المنطقة 18

القانون والمجتمع الدولي 20

خاتمة وتوصيات 23

التوصيات السياساتية ذات الأولوية لتعزيز حقوق الأقلّيات في اليمن 23

المصادر والمراجع 26

ملخص تنفيذي

يتميّز المجتمع اليمني بتنوّعه، وتتعايش ضمن حدود اليمن فسيفساءٍ من المجموعات العرقية والدينية واللغوية والثقافية. غير أنّ هذا التنوّع لطالما كان أيضاً مصدراً للتوتّر، لا سيما في سياق اجتماعي-سياسي تتركّز فيه السلطة بيد قلّة من المجموعات المهيمنة. وبينما يزخر اليمن بإرث ثقافي وتاريخي غني، فإنه يعاني في الوقت ذاته من اضطرابات سياسية، وأزمات اقتصادية، ونزاعات واسعة النطاق. وقد أسفر الصراع المستمرّ عن تفكّك الدولة، وتعميق الانقسامات الطائفية والعرقية، ما زاد من تهميش الفئات المُستضعفة.

يستند تهميش بعض الفئات في اليمن، في الأساس، على الدين والطائفة والعرق، ويتداخل مع عوامل أُخرى كالوضع الاقتصادي، والتراتبيات الاجتماعية، والديناميات السياسية. تركّز هذه الورقة السياساتية على الأقلّيات الدينية من البهائيين والمسيحيين واليهود اليمنيين، وعلى الأقلّيات العرقية من المهمَّشين (اليمنيين من أصول أفريقية) والمولَّدين (ذوي الأصول المختلطة).تند تهميش بعض الفئات في اليمن، في الأساس، على الدين والطائفة والعرق، ويتداخل مع عوامل أُخرى

ما تزال الأقلّيات العرقية تتعرض للتمييز والتهميش، لكن الأقليات الدينية، إضافةً إلى ذلك، تواجه الاضطهاد، خصوصاً في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعات متطرّفة مثل الحوثيين.

زاد التدخّل الخارجي من تعقيد المشهد الاجتماعي والسياسي، إذ تحوّلت اليمن إلى ساحة صراع بالوكالة بين قوى إقليمية عبر وكلائها المحليين، ما عرقل الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم. كما أوجد النزاع فراغاً مكّن الأيديولوجيات المتطرّفة من الازدهار، ممّا فاقم معاناة الأقليات وأدّى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحقهم.

منذ اندلاع النزاع الحالي في 2014، برزت قضية حقوق الأقلّيات، حيث استهدفت الجماعات المتطرّفة، في سعيها إلى فرض سُلطتها، الأقلّيات الدينية والعرقية في اليمن. وكان الحوثيون، المُنتمون إلى المذهب الزيدي من الإسلام الشيعي، من أبرز الجهات المسؤولة عن اضطهاد الأقلّيات الدينية، مُعتبرين إياها تهديداً لرؤيتهم لدولة إسلامية. كما تسبّب النزاع في تهجير آلاف من أبناء الأقلّيات، فلجأ كثير منهم إلى دول مجاورة أو طلبوا اللجوء في أوروبا وأمريكا الشمالية.

إنّ حماية حقوق الأقلّيات في اليمن ليست مسألة عدالة فحسب، بل شرط أساسي لأيّ عملية سلام مستدام. تهدف هذه الورقة إلى تحليل شامل لأوضاع الأقلّيات في اليمن، مع التركيز على مجتمعات المهمَّشين والبهائيين والمسيحيين، والإجابة على سؤال محوري: **كيف يمكن لليمن أن يحمي حقوق الأقلّيات والمجموعات المهمَّشة في ظلّ النزاع المستمر وانهيار الدولة؟**

اعتمدت الدراسة، إلى جانب مراجعة مكتبية للأدبيات المتاحة، على جمع البيانات الأولية من خلال مقابلات شبه منظّمة مع سبعة أفراد من مجتمعات المهمَّشين والبهائيين والمسيحيين، بما يُراعي التوازن الجندري، بالإضافة إلى مقابلات مع ممثّلين من منظّمات غير حكومية وصحفيين مطّلعين على السياق العام. ونظراً للحساسية الأمنية، فقد أُجريت هذه المقابلات بسرّية وحرص شديدين.

كما وزِّع استبيان على أفراد من الأقلّيات في مختلف أنحاء البلاد، وتلقّى القائمون على الدراسة ردوداً من ثلاثة عشر مشاركاً ومشاركة من المهمَّشين والبهائيين والمسيحيين. وقد جمع الاستبيان بيانات كمّية حول أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وتجاربهم مع التمييز، وآرائهم حول النزاع ومسار السلام. وتضمّن أسئلة حول إمكانية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وفرص العمل، والمشاركة السياسية.

خلصت الدراسة إلى أنّ الإطار القانوني في اليمن فشل تاريخياً في حماية حقوق الأقليات، خصوصاً فيما يتعلّق بحرية الدين والمعتقد، وذلك رغم توقيع اليمن على عدد من المعاهدات الدولية التي تُلزمها بحماية هذه الحقوق، وتوكيد النص الدستوري على مبدأ المساواة أمام القانون بغضّ النظر عن الدين أو الطائفة أو العرق. تؤكّد الدراسة ما توصّلت إليه أبحاث سابقة، منها ما ورد عن منظّمة هيومن رايتس ووتش (2023) بأنّ "النزاع طويل الأمد في اليمن، الذي تجاوز الآن عشر سنوات، قد فاقم من الأزمة الإنسانية المتفاقمة أصلاً، وأدّى إلى انتهاكات جسيمة تشمل الهجمات غير القانونية، والتهجير القسري، وانعدام الأمن الغذائي الحاد".

يترتّب على هذا التمييز الممنهج تبِعات بعيدة الأثر على المجتمعات المتضرّرة، منها تقييد فرص الوصول إلى التعليم، والرعاية الصحية، والعمل. ويُسهم تهميش هذه الفئات في إقصائها الاقتصادي، وإبقائها عالقة في حلقة مفرغة من الفقر والتهميش. إنّ التصدي لهذا التمييز أمر جوهري لتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان مشاركة جميع المواطنين والمواطنات في الحياة الوطنية.

من خلال تحليل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية التي تواجهها الأقلّيات في اليمن، تُبرز هذه الورقة الحاجة الملحّة إلى إجراء تدخّلات وإصلاحات موجّهة. تهدف التوصيات المطروحة إلى تعزيز الحماية، وضمان الشمول والتمثيل في مسار إعادة بناء اليمن، بما يسهم في تحقيق سلام مستدام ومجتمع يمني أكثر شمولاً.

التوصيات الرئيسية

لدعم حقوق الأقليات وتعزيز شمولها في اليمن، تقترح هذه الورقة مجموعة من التوصيات الاستراتيجية المستندة إلى تجارب مناطق نزاع مماثلة، بعد تكييفها مع السياق اليمني الراهن:

أولويات عاجلة (قابلة للتنفيذ أثناء النزاع)

- إنشاء مجالس تمثيلية على المستوى المحلّي تضم أصواتاً من الأقلّيات (مثل المهمَّشين والمجموعات الدينية)، مستوحاة من تجربة مجالس القُرى في أفغانستان بعد 2001.
- ضمان شمول المساعدات الإنسانية من خلال إشراك ممثّلي الأقلّيات في عمليات التخطيط والتوزيع.
- إطلاق حملات محلّية لمناهضة التمييز، يقودها أفراد موثوقون من داخل المجتمعات، وتُصاغ رسائلها بما يتلاءم ثقافياً مع السياق المحلّي.

إجراءات متوسطة المدى (في مرحلة الانتقال أو السلام الجزئي)

- توسيع برامج المساعدة القانونية المتنقلة والتوعية القانونية للفئات المهمَّشة، بالاستفادة من استراتيجيات العدالة المجتمعية في كولومبيا.
- دعم التحقيقات الدولية وفرض عقوبات موجّهة على المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة، على غرار ما جرى في قضية الإيزيديين في العراق.

إصلاحات ما بعد النزاع (تحوّلات بنيوية طويلة الأمد)

- مراجعة القوانين الوطنية لإلغاء مظاهر التمييز الممنهج (مثل قوانين الردّة)، ومواءمتها مع الأُطُر الدولية لحماية الأقلّيات، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حقوق الأقلّيات.
- اعتماد حصص دستورية أو تشريعية لضمان التمثيل السياسي للأقلّيات، مُستَلهمة من نماذج كولومبيا وأفغانستان.
- تطوير برامج شاملة في مجالات التعليم والصحة والسكن، تراعي احتياجات الفئات المُقصاة تاريخياً، على غرار تجارب الإدماج الاجتماعي في رواندا بعد الإبادة الجماعية.

مقدمة وسياق تاريخي

يتداخل تاريخ حقوق الأقلّيات في اليمن مع التاريخ الأوسع للمنطقة، التي خضعت على مرّ العصور لسيطرة قوى وإمبراطوريات متعددة. ففي الحقبة ما قبل الإسلامية، كانت اليمن موطناً لقبائل ومجتمعات متنوعة، لكلّ منها أعرافها ومعتقداتها الخاصة. وقد أدّى ظهور الإسلام في القرن السابع إلى تحوّلات جذرية في البنية الاجتماعية والقانونية للمنطقة، فأصبحت الشريعة الإسلامية الإطار القانوني السائد.

في ظلّ الحكم الإسلامي، مُنح غير المسلمين صفة "أهل الذمّة"، وسُمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية مقابل دفع ضريبة خاصة (الجزية). وبالرغم من أنّ هذا النظام وفّر شكلاً من أشكال الحماية، فإنه في الوقت ذاته كرّس تسلسلاً هرمياً قانونياً اعتُبر فيه غير المسلم مواطناً من الدرجة الثانية. تنصّ المادة (3) من دستور اليمن لعام 1994 صراحةً على أنّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، ما يجعل المرجعية الدينية أساساً للنظام القانوني (الدستور اليمني، 2015، ص. 3). ويُعزّز هذا الإطار القانون رقم 21 لعام 1992 بشأن الإثبات، إذ يشترط لقبول الشهادة في المحاكم التمتّع بصفة العدل، التي تُفسّر تقليدياً وفق معايير إسلامية قد تُقصي غير المسلمين (المادة 27) (مكتب النائب العام، 2021). كما تنص المادة 68 من القانون نفسه على أنّ غير المسلمين مطالبون بطلب إجراءات خاصة لأداء اليمين، ما يفصلهم عن المسار القضائي المعتاد (المصدر نفسه). تُسهم هذه الأحكام مجتمعةً في تكريس بنية قانونية تقوّض مبدأ المواطنة المتساوية، وتربط الحقوق القانونية بالانتماء الديني. مع مرور الوقت، ترسّخ هذا الإطار داخل المؤسسات القضائية ولدى النخب السياسية، التي واصلت استمداد شرعيتها من التقاليد الفقهية الإسلامية. وبسبب غياب آليات فعّالة لمكافحة التمييز، فقد استمرّت هذه الممارسات دون مساءلة، وأصبح التمييز ضد الأقلّيات الدينية أمراً مألوفاً، قانونياً ومجتمعياً على حدٍّ سواء.

واصلت الدولة العثمانية، التي حكمت اليمن من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، تطبيق التقاليد القانونية الإسلامية التي منحت غير المسلمين وضعاً محمياً لكن دونيّاً، ضمن نظام الذمّة. وتشير السجلّات التاريخية إلى فرض ضريبة الجزية على غير المسلمين في مناطق مختلفة من اليمن منذ بدايات العصر الإسلامي، ما رسّخ تسلسلاً قانونياً قائماً على التمييز (Kousar and Hayyat, 2023, p. 7). وبعد سقوط الدولة العثمانية، واصل نظام الإمامة الزيدية في شمال اليمن تطبيق إطار قانوني كرّس خضوع اليهود من خلال قرارات رسمية. وكما يذكر الورّافي، "استمرّت هذه اللوائح التمييزية كجزء إلزامي من قانون الدولة حتى خمسينيات القرن العشرين"، بما في ذلك قوانين قيّدت حركة اليهود ولباسهم وحقوقهم القانونية، بل ومنعتهم من الدفاع عن أنفسهم في حال التعرّض للاعتداء (Alwuraafi, 2021, p. 26).

وقد واصلت الدولة اليمنية الحديثة العمل ضمن منظومة قانونية تعتمد إلى حدّ كبير على الشريعة الإسلامية. وكما أُشير سابقاً، فإنّ المادة 3 من دستور 1994 تنصّ على أنّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، ما يُكرّس الطابع العقائدي للنظام القانوني ويُبقي حقوق الأقلّيات خارج نطاق المعالجة التشريعية.

أحدثت ثورة 1962، التي أسّست الجمهورية العربية اليمنية، تحوّلات سياسية واجتماعية كبرى، لكنها لَم تشمل حقوق الأقلّيات. إذ انصبّ تركيز الحكومة الجديدة على ترسيخ سُلطتها ومواجهة تحدّيات بناء الدولة، دون إيلاء حماية الأقلّيات أولويةً تُذكر. أما في جنوب اليمن قبل الوحدة، فكانت البُنية السياسية خاضعة لهيمنة مؤسسات إقطاعية ودينية مثل المجالس السلطانية والقبلية والمحاكم الإسلامية. ويشير أبو عمرو إلى أنه، رغم وجود هذه الأُطر التقليدية، فإن "الحكومات، والميزانيات، والمؤسسات الاجتماعية أو الاقتصادية لَم تكن موجودة" (Abu-Amr, 1986, p. 36). بعد ثورة 1967، سعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى تفكيك تلك السُلطات التقليدية ضمن مشروعها الاشتراكي-الماركسي. غير أنها، في المقابل، استبدلتها بنموذج أيديولوجي مركزي لَم يتّسع للتعددية الدينية أو لهويات الأقلّيات.

أحدثت ثورة 1962، التي أسّست الجمهورية العربية اليمنية، تحوّلات سياسية واجتماعية كبرى، لكنها لَم تشمل حقوق الأقلّيات. إذ انصبّ تركيز الحكومة الجديدة على ترسيخ سُلطتها ومواجهة تحدّيات بناء الدولة، دون إيلاء حماية الأقلّيات أولويةً تُذكر. أما في جنوب اليمن قبل الوحدة، فكانت البُنية السياسية خاضعة لهيمنة مؤسسات إقطاعية ودينية مثل المجالس السلطانية والقبلية والمحاكم الإسلامية. ويشير أبو عمرو إلى أنه، رغم وجود هذه الأُطر التقليدية، فإن "الحكومات، والميزانيات، والمؤسسات الاجتماعية أو الاقتصادية لَم تكن موجودة" (Abu-Amr, 1986, p. 36). بعد ثورة 1967، سعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى تفكيك تلك السُلطات التقليدية ضمن مشروعها الاشتراكي-الماركسي. غير أنها، في المقابل، استبدلتها بنموذج أيديولوجي مركزي لَم يتّسع للتعددية الدينية أو لهويات الأقلّيات.

في السنوات الأخيرة، حظيت معاناة المجتمع البهائي في اليمن باهتمام دولي متزايد، لا سيما عقب سلسلة من حملات الاعتقال البارزة، والاحتجازات التعسفية، والمحاكمات التي نفّذتها سُلطات الأمر الواقع التابعة للحوثيين. ويُعدّ المجتمع البهائي، الذي يؤمن بوحدة الأديان والبشرية، جزءاً أصيلاً من نسيج المجتمع اليمني، إلا أنه استُهدف مباشرة بسبب عقيدته. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على بيانات دقيقة، فإن أعداد البهائيين اليمنيين تُقدّر ببضعة آلاف فقط ممن لا يزالون داخل البلاد (الجامعة البهائية العالمية، 2024). يعود وجود البهائيين في اليمن إلى منتصف القرن التاسع عشر، حين مرّ أوائل المؤمنين عبر موانئ مثل المخا في طريقهم لزيارة بهاء الله، مؤسس الديانة البهائية، أثناء نفيه في عكا.

مع مرور الوقت، استقرّ البهائيون في عدد من المدن الكبرى، منها عدن وصنعاء وتعز وحضرموت، وأسهموا بشكل بارز في تطوير مجالات الرعاية الصحية الحديثة، والصيدلة، وطب الأسنان، والخدمة العامة في اليمن (البهائيون في اليمن، 2015). بالرغم من هذا الإرث العريق، يتعرّض البهائيون في اليمن إلى قمع شديد تحت حكم الحوثيين. وقد وثّقت تقارير صادرة عن منظمتَي العفو الدولية (2024) وهيومن رايتس ووتش (2023) حالات اعتقال تعسفي، واختفاء قسري، وأشكالاً أُخرى من الاضطهاد ضد أفراد من المجتمع البهائي.

سلَّطت هذه المنظمات الضوء على التمييز الشديد والمُمنهج الذي تواجهه الأقلّيات في اليمن، لا سيما في ظِل النزاع المستمر.

أما المجتمع المسيحي في اليمن، فإنه يواجه تحديات جسيمة في ممارسة شعائره الدينية. يتألف غالبية المسيحيين في اليمن إمّا من العابرين من الإسلام أو العمّال الأجانب، وكِلا الفئتَين تُضطر إلى ممارسة عقيدتها في سرّية تامة، بشكل جزئي لأنّ التحوّل الديني من المحرّمات الاجتماعية والمحظورات القانونية. ووفقاً لوزارة الخارجية الأميركية، فإنّ عدد المسيحيين في اليمن يُقدّر بنحو 3,000 شخص، معظمهم من اللاجئين أو المقيمين الأجانب المؤقّتين، ولا توجد سوى أربع كنائس مُعترف بها تقع جميعها في مدينة عدن (مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، 2008). ما يزال المسيحيون عرضة للاضطهاد من قِبل جهات حكومية وغير حكومية في اليمن، وتشمل أشكال الاضطهاد التهديد بالاعتقال، والإقصاء الاجتماعي، والتعرّض للعنف على يد جماعات إسلامية متطرفة وسُلطات محلية. ويلاحظ جوزيف (Joseph, 2023, p. 5) أن "المسيحيين اليمنيين [...] مضطرون إلى ممارسة إيمانهم في الخفاء [...] ويواجهون تهديدات من عائلاتهم ومن متشددين إسلاميين يعتبرون المرتدّين مستحقين للقتل". أدّى تصاعد نفوذ الجماعات المتطرفة إلى تفاقم المخاطر التي تتهدد المسيحيين، وسط تقارير عن هجمات على الكنائس، وحالات تحويل قسري للدين. وقد تراجع عدد المسيحيين في البلاد نتيجة فرار الكثيرين منهم طلباً للأمان وحرية العبادة. لكن رغم هذه التهديدات، ما تزال مظاهر العبادة والحياة المجتمعية المسيحية السرّية قائمة (مقابلة سرّية مع مسيحي يمني، 2024). ويمثّل تآكلُ التعددية الدينية في اليمن خسارة فادحة للإرث الثقافي الوطني، ويؤكّد الحاجة الملحّة إلى سياسات تحمي الأقلّيات الدينية وتكفل حقوقها.

صحيح أنّ الدستور اليمني ينصّ على حرية الدين، إلا أنّ هذا الحق لا يُحترم عملياً، لا سيما فيما يخصّ غير المسلمين. فالمسيحيون العابرون يتعرّضون للاستهداف بقوانين الردة، ويتم اعتقال بعضهم أو إجبارهم على التراجع عن معتقداتهم تحت الإكراه، الأمر الذي خلق مناخاً من الخوف داخل أوساط الأقلّيات الدينية (Weiner, 2021a, p. 3). وفي الواقع، فشلت الأطُر القانونية في اليمن تاريخياً في حماية الأقلّيات، إذ استُخدمت قوانين الردّة وتجريم التحوّل الديني لتبرير اضطهادهم، ما ساهم في ترسيخ مناخ من القمع والخوف (مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 2018، ص. 14).

أما في ما يتعلّق بالأقلّيات العرقية، فقد اتّسم المجتمع اليمني تاريخياً بهرَمية اجتماعية صارمة، تتربّع في أدناها فئة "المهمَّشين"، التي كانت تُعرف سابقاً بِـ "الأخدام"، باعتبارها من أكثر الفئات عرضة للتهميش والتمييز والاضطهاد. وغالباً ما يُحصر أفراد هذه الفئة في أعمال توصف بأنها "غير نقية" أو "دنسة"، ويواجهون أشكالاً متداخلة من التمييز على أساس العِرق والمهنة والانحدار الطبقي (Raj, 2022, p. 2). ويتكوّن معظم أفراد هذه الفئة من يمنيين من أصول أفريقية، جرى إقصاؤهم بشكل ممنهج من قِبل المجتمع، وحُصروا في وظائف هامشية، وجرى تقييد وصولهم إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأُخرى (مقابلة سرّية مع صحفي يمني، 2024).

في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، نفّذت حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إصلاحات اشتراكية شاملة، شملت تأميم الأراضي والصناعات، وسعت إلى تفكيك البُنى القبلية والتراتبيات التقليدية. هدفت تلك الإصلاحات إلى معالجة التفاوتات الاجتماعية المتجذّرة، بما في ذلك التي تطال فئات مُقصاة تاريخياً مثل المهمَّشين والمولَّدين—وهذا الأخير مصطلح يُطلق على الأفراد ذوي الأصول المختلطة، الذين غالباً ما تكون أُمّهاتهم من أصول أفريقية. وتبنّت الحكومة اليمنية آنذاك إطاراً أيديولوجياً ركّز على تمكين العُمّال والفلّاحين والمَقصيّين اجتماعياً، من خلال مجالس ثورية وإعادة توزيع الأراضي، بهدف تقويض هيمنة القبائل والنُخب، واستبدالها بتمثيل قائم على الفئة الاجتماعية (Halliday, 1985, p. 37). إلا أنّ هذه الجهود واجهت معارضة داخلية، ولَم يتمكّن النظام من ضمان حقوق الأقلّيات أو توفير الحماية الكاملة لها، وظَلّ تركيز الدولة منصبّاً على ترسيخ سُلطتها السياسية ومواجهة ما اعتبرته تهديدات مضادة للثورة. ساهم توحيد شطرَي اليمن في 1990 من تعقيد هذه المسألة، إذ واجهت الدولة الجديدة تحدّياً في التوفيق بين النظُم القانونية والاجتماعية والسياسية المختلفة في الشمال والجنوب، وهو ما أبقى قضايا حقوق الأقلّيات خارج أولويات الدولة وسط التحديات الأوسع لعملية الإدماج الوطني.

شهادات شخصية حول واقع الأقلّيات اليمنية في الوقت الراهن

التركيبة السكانية وتمثيل الأقلّيات في اليمن

يكشف التحليل الديمغرافي لمجتمعات الأقلّيات في اليمن عن تنوّع كبير، إذ تواجه كل فئة تحديات فريدة ترتبط بمكانتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويُعد المهمَّشون، وغالبيتهم من أصول أفريقية، من أكبر مجموعات الأقلّيات وأكثرها تعرّضاً للإقصاء في البلاد. ورغم غياب إحصاءات دقيقة بشأن أعدادهم، فإنها تُقدّر بشكل غير رسمي بين 500 ألف و3.5 مليون نسمة، بحسب تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (UNHRC, 2015, p. 15). ورغم حجمهم السكاني الكبير، ما يزال المهمَّشون يعانون من ضعف التمثيل السياسي؛ فقد اقتصر تمثيلهم في مؤتمر الحوار الوطني الشامل اليمني (2013–2014) على مُمثل واحد فقط من أصل 565 (Minority Rights Group، 2023). على الرغم من تضمّن مخرجات المؤتمر نصاً يدعو إلى "سياسات وإجراءات وطنية عادلة تكفل للمهمَّشين الحصول على سكن لائق، وخدمات عامة أساسية، ورعاية صحية مجانية، وفرص عمل"، إلا أنّ اندلاع النزاع الداخلي حال دون تنفيذ هذه الإصلاحات. وما تزال مجتمعات الأقلّيات، بما في ذلك المهمَّشين وغيرهم من الفئات العرقية والدينية الأُخرى، مُغيّبين إلى حد كبير عن العملية السياسية ومؤسسات اتخاذ القرار، ما يكرّس استمرار تهميشهم واستبعادهم من المشهد السياسي في اليمن (منظمة العفو الدولية، 2024a، ص. 410–411).

أما البهائيون، فرغم قلّتهم عددياً، فإنهم يواجهون اضطهاداً شديداً، لا سيما من قبل سُلطات الأمر الواقع الحوثية التي تنظر إليهم بوصفهم "كفّاراً". يتعرّض أفراد الديانة البهائية للاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والمحاكمات الصورية بهدف استئصال وجودهم من البلاد. وبحسب خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وفي ذكرى حادثة اختطاف جماعي، فإن "البهائيين وأفراداً من أقلّيات دينية أُخرى تعرّضوا للاعتقال والتعذيب، ولأفعال ترقى إلى مستوى الإخفاء القسري وسوء المعاملة [...] وقد حُكم على بعضهم بالإعدام بسبب معتقداتهم الدينية في محاكمات افتقرت إلى الحد الأدنى من معايير المحاكمة العادلة" (OHCHR، 2024b). خلق هذا الوضع مناخاً من الخوف داخل المجتمع البهائي، دفع بعض أفراده إلى مغادرة البلاد، بينما اضطر آخرون إلى ممارسة معتقداتهم في السر. كان المهمشون والإسماعيليون الفئتين الأقليتين الوحيدتين اللتين حظيتا بتمثيل رسمي في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، إذ مثّل كلٌّ منهما عضوًا واحدًا من أصل 565، فيما لم تُمنح أيّ أقليات أخرى تمثيلًا مماثلًا

كذلك رغم قِلّة عددهم، يواجه المسيحيون في اليمن تحدّيات جسيمة في ممارسة شعائرهم الدينية، فغالبيتهم من العابرين عن الإسلام أو من العمّال الأجانب، ويضطرون إلى العبادة سرّاً تفادياً لخطر الاعتقال، أو النبذ الأُسري، أو حتى القتل. ووفقاً لتقرير الحرية الدينية الدولية الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية في 2023، واستناداً إلى بيانات مشروع مواقع النزاع والأحداث المسلّحة، فقد تعرّض العابرون إلى المسيحية إلى "مضايقات قضائية من قِبل سُلطات الحوثيين بتُهم الردّة"، إلى جانب التهديدات والمداهمات المنزلية (الحرية الدينية الدولية، 2024، ص. 15). كما أفادت منظمة أبواب مفتوحة بأن المسيحيين يُستَبعدون بشكل مُمنهج من المساعدات الإنسانية، ويواجهون تهميشاً اجتماعياً، مُشيرة إلى تقارير تفيد بأنّ بعض المستشفيات رفضت تقديم العلاج لهم (المصدر نفسه، ص. 23). ورغم هذه الضغوط، ما يزال عدد صغير من المسيحيين يمارسون عباداتهم في اجتماعات منزلية أو عبر شبكات رقمية، محافظين على إيمانهم في ظِل ظروف شديدة الخطورة.

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

تُعد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأقّليات في اليمن بالغة السوء، وقد تفاقمت بفعل النزاع المستمر. يعاني المهمَّشين في اليمن من إقصاء بنيوي متجذّر يمتد إلى مختلف جوانب الحياة. وبحُكم إقصائهم تاريخياً من البُنى القبلية والاجتماعية، فإن أفراد هذه الفئة غالباً ما ينالون وظائف منبوذة وموصومة اجتماعياً بشكل حصري (مثل جمع القمامة، وتلميع الأحذية، وتنظيف الشوارع)، ويقيمون في عشوائيات على أطراف المدن، حيث تكاد تنعدم الخدمات الأساسية من مياه وصرف صحي وتعليم ورعاية صحية (Minority Rights Group، 2023). يظهر التمييز أيضاً في القيود المفروضة على الزواج، وفي العوائق البنيوية التي تحول دون وصولهم إلى فرص العمل الرسمي. وقد أسهمَت الحرب المستمرّة في تفاقم هذه الظروف: فالمهمَّشون النازحون غالباً ما يُرفض استقبالهم في مراكز الإيواء، ويُستثنون من المساعدات الإنسانية من قِبل السلطات المحلّية أو الزعامات القبلية. وتوثّق بعض التقارير حالات استُبعد فيها المهمَّشون عمداً من قوائم المستفيدين بضغط من وجهاء محليين. وفي مناطق عديدة، أُجبرت الفتيات على الزواج المُبكّر، وجُنِّد الأولاد في جماعات مسلّحة، في تجلٍّ واضح لأنماط أوسع من الإهمال البنيوي والاستغلال المنهجي. يعبّر الورّاق عن هذه المأساة قائلاً: "لا توجد جماعة في اليمن عانت من تبعات الحرب الحالية كما عانى المهمَّشون [...] طبقة دُنيا يمنية عاشت قروناً من التمييز والاستغلال والفقر" (Al-Warraq, 2019). علاوة على ذلك، فإن مستويات التعليم بين المهمَّشين منخفضة للغاية؛ إذ تشير بيانات اليونيسف (2015) إلى أن واحداً فقط من كل خمسة أفراد تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر يستطيع القراءة أو الكتابة، وأن نصف الأطفال فقط بين سن 6 و17 عاماً مُسجّلون في المدارس. تُبرز هذه الأرقام حجم الإقصاء المزمن الذي تعانيه هذه الفئة من أبسط حقوقها التعليمية، وما يترتّب على ذلك من تكريس لدائرة الفقر وتقييد لإمكانيات الحراك الاجتماعي.

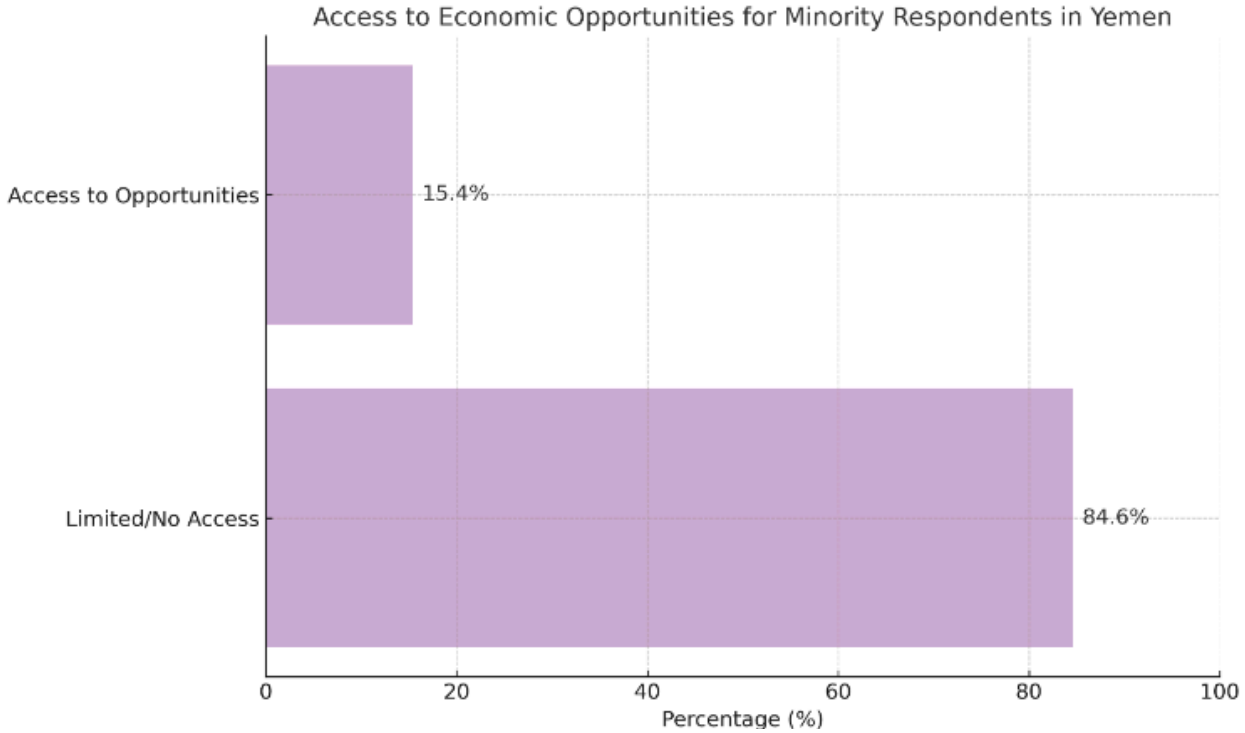

الشكل 1: 84.6٪ أفادوا بأن الوضع الاقتصادي لمجتمعهم "سيّئ للغاية". –
المصدر: استبيان الباحث، 2024
(من أعلى لأسفل: الوصول إلى الفرص الاقتصادية للمشاركين من الأقلّيات في اليمن – الوصول إلى الفرص – وصول محدود/معدوم – النسبة المئوية)

أفاد أحد المشاركين البهائيين بوجود مناخ عام يسوده الخوف، حيث يؤدّي غالباً التعبير العلني عن المعتقدات الدينية إلى فقدان مصدر الرزق، والنبذ الاجتماعي، والإقصاء الاقتصادي. ورغم أنّ بطاقات الهوية اليمنية لا تُظهر الانتماء الديني، فإن العديد من البهائيين يمكن التعرّف عليهم بسهولة ضمن مجتمعاتهم، بسبب العلاقات الاجتماعية طويلة الأمد، أو مشاركاتهم السابقة في أنشطة دينية علنية، أو نتيجة الرقابة التي تمارسها السُلطات المحلية. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، أفاد بهائيون بتعرُّضهم للإدراج في لوائح سوداء تُحظر بموجبها معاملاتهم المصرفية، وقد صودرت حسابات بعضهم البنكية بعد التعرّف عليهم—سواء عبر تداول الأسماء شفهياً، أو من خلال سجلّات انتماء قديمة، أو نتيجة تحقيقات موجّهة. كما تعرّض عدد من أصحاب الأعمال البهائيين إلى إجراءات انتقامية اقتصادية، شملت الإغلاق القسري لمحالهم التجارية، أو إجبارهم على تغيير مواقع نشاطهم بسبب المضايقات. واستُهدفت منظمات المجتمع المدني المرتبطة بالمجتمع البهائي، إذ أفادت جهات عدة بتعرُّض مكاتبها للمداهمة والتخريب من قبل سُلطات الأمر الواقع الحوثية. وغالباً ما جاءت هذه الاعتداءات في أعقاب تحريض علني من رجال دين اتَّهموا البهائيين بشنّ "حرب ناعمة" أو بالعمالة لجهات أجنبية. ونتيجة لهذا الاضطهاد المُمنهج، اضطُرت العديد من الأُسر البهائية إلى العيش في أوضاع اقتصادية شديدة الهشاشة، ما دفع بعضهم إلى مغادرة البلاد أو التكيّف مع ظروف قاسية وطويلة الأمد (مقابلة سرّية مع بهائي يمني، 2024).

يواجه المجتمع المسيحي في اليمن، أيضاً، تحدّيات اجتماعية واقتصادية جمّة، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المتطرفة. ورغم أن الانتماء الديني لا يُدوّن رسمياً في بطاقات الهوية، فإن المسيحيين غالباً ما يُعرَفون ضمن مجتمعاتهم بفعل المعرفة المتراكمة، أو من خلال مشاركات دينية سابقة، أو نتيجة الرقابة التي تمارسها السُلطات المحلية أو جماعات غير حكومية. وفي كثير من الحالات، يكون المتحوّلون من الإسلام معروفين أصلاً لعائلاتهم ومحيطهم الاجتماعي، مما يجعلهم أكثر عرضة للتمييز. وقد أفاد عدد من المسيحيين بحرمانهم من الوصول إلى خدمات عامة مثل الرعاية الصحية أو التعليم، إما برفض صريح من مقدّمي الخدمات، أو من خلال إقصاء غير مُعلن يستند إلى انتمائهم الديني المُفترَض. ويواجه آخرون ضغوطاً وعداءً في أماكن عملهم تؤدّي إلى فقدان وظائفهم أو دفعهم إلى الاستقالة القسرية. وقد أسهم هذا النمط من التهميش الاجتماعي والاقتصادي في التراجع المطّرد لعدد المسيحيين في اليمن، إذ اضطُر كثيرون منهم إلى مغادرة البلاد أو العيش في عزلة شديدة تجنّباً للاضطهاد (مقابلة سرّية مع مسيحي يمني، 2024).

المشاركة السياسية

تُعدّ مشاركة الأقلّيات في الحياة السياسية في اليمن شبه معدومة، خصوصاً في ظِل النزاع المستمر. فالإطار القانوني القائم لا يوفّر أي ضمانات لتمثيل الأقلّيات داخل المؤسسات السياسية، كما يفتقر إلى آليات تضمن إشراكهم في عمليات صنع القرار. ضم مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي عقد بين عامي 2013 و2014، ممثلين اثنين من الأقليات – أحدهما من المهمشين والآخر من الطائفة الإسماعيلية. مع ذلك، تبقى هذه الحالة استثناءً لا يعكس واقع المشاركة السياسية بشكل عام.

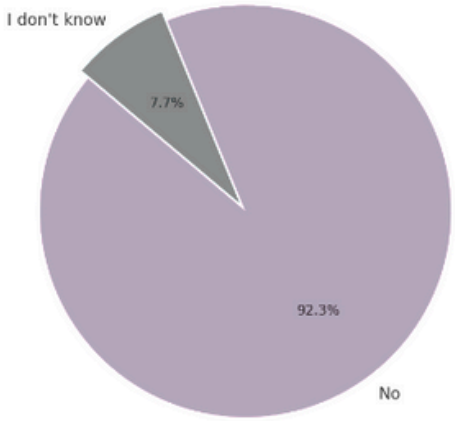

"هل تشعر أن مجتمعك ممثَّل بشكل كافٍ في الحكومة أو في المجالس المحلية/الوطنية؟"
الشكل 2: 92.3٪ أجابوا بـ "لا"، و7.7٪ أجابوا بـ "لا أعلم" عند سؤالهم عمّا إذا كان مجتمعهم يحظى بتمثيل كافٍ في الحكومة – المصدر: استبيان الباحث، 2024

كان ينظر إلى إدراج اثنين من ممثلي الأقليات في مؤتمر الحوار الوطني الشامل على أنه خطوة رمزية نحو مزيد من الشمولية. ومع ذلك، لم يترجم ذلك إلى تغييرات ذات مغزى في المشهد السياسي. فمنذ اندلاع النزاع، تقلّصت المساحة السياسية المتاحة للأقلّيات بدرجة أكبر، إذ تمّ استبعاد العديد من هذه المجموعات من عملية السلام، فضلاً عن إقصائهم من المساحات السياسية الحيوية والمنتديات المعنية بصنع السياسات. وقد أدّى هذا الإقصاء إلى حرمان الأقلّيات من التعبير عن مصالحها في العمليات التي تؤثر مباشرة في حياتها، الأمر الذي عمّق من تهميشها البنيوي. كذلك أسهم غياب التمثيل والمشاركة السياسية في شعور عام بالإقصاء داخل مجتمعات الأقلّيات، وجعلَها أكثر عرضة لسوء المعاملة والإهمال (مقابلة سرّية مع صحفي يمني، 2024).

إن البُنى السياسية في اليمن لَم تُصمّم لإشراك أصوات الأقلّيات. ما تزال الهيمنة القبلية والطائفية تُقصي الأقلّيات الدينية والعرقية والاجتماعية، وتحدّ من قدرتها على الوصول إلى مواقع التمثيل السياسي، والموارد، ومراكز صنع القرار. على الرغم من أنّ النظام القبَلي في اليمن شكّل، تاريخياً، أساساً للتنظيم المحلّي وتسوية النزاعات، إلا أنه أصبح يعزّز في الواقع بُنى الإقصاء من خلال تركيز السُلطة في شبكات سلالية معيّنة. وكما يشير غانم، فإن القبائل في ظِل غياب مؤسساتِ دولة فعّالة، قد وفّرت "نظاماً اجتماعياً وقضاءً بديلاً قائماً على بناء التوافق، أسرع وأكثر يسراً من المحاكم الرسمية" (Ghanem, 2019, p. 10).

إلّا أنّ هذا النظام يمنح الامتيازات لمن ينتمون إلى البُنى القبلية، ويُقصي في المقابل فئات مثل المهمَّشين والبهائيين والمسيحيين، الذين لا يتمتعون بحماية القبيلة ولا يمتلكون منصات سياسية رسمية للتعبير عن مطالبهم. وقد ساهم النفوذ الطائفي في الحياة السياسية اليمنية في ترسيخ الإقصاء، وتُبيّن الراجي أن تقاطع الهوية والسُلطة والولاء أدى إلى تهميش مُمنهج للمجموعات التي لا تنتمي إلى البُنى القبلية أو الطائفية المهيمنة. كما "أفسح هذا الواقع المجال أمام ترسيخ الانقسامات الطائفية في السياسة والحكم، مما قوّض محاولات بناء مؤسسات شاملة" (El Rajji, 2016, p. 10). تضافرت هذه العوامل لتجعل من شبه المستحيل على المجتمعات المهمَّشة أن تدافع عن حقوقها عبر القنوات الرسمية أو أن تشارك بفعالية في صياغة السياسات الوطنية. ومعالجة هذا الإقصاء المتجذّر تتطلّب ما هو أبعد من الإرادة السياسية؛ فهي بحاجة إلى إصلاحات بنيوية تُعيد تعريف أسس التمثيل في اليمن.

ويُعد غياب التمثيل السياسي حاجزاً رئيسياً أمام تحقيق العدالة والمساواة لمجتمعات الأقلّيات، ويؤكد الحاجة الملحّة إلى إصلاحات تضمن شمول جميع المواطنين، بغض النظر عن خلفياتهم الدينية أو العرقية.

الحقوق الثقافية والدينية

تخضع الحقوق الثقافية والدينية في اليمن إلى قيود صارمة، لا سيّما بالنسبة للأقلّيات. فعلى سبيل المثال، واجهت المجتمع البهائي تحديات جسيمة في ممارسة شعائرها الدينية، من بينها إغلاق مؤسسات المجتمع المدني البهائي رسمياً بقرار صادر عن محكمة خاضعة لسيطرة الحوثيين في 2018، حُظرت بموجبه جميع المنظمات والأنشطة البهائية في المناطق التي يسيطرون عليها (Shuja Al-Deen, Coombs and Olofi, 2021). أدّى هذا القرار فعلياً إلى تجريم انخراط مُعتنقي الدين البهائي بشكل سلمي في الأنشطة الدينية والاجتماعية، وحرمانهم من حقّهم في التنظيم والتجمّع. إلى جانب ذلك، تعرّض البهائيون للاعتقال التعسفي، والتهجير القسري، والنفي، وباتت التجمّعات الدينية محظورة أو خاضعة لرقابة مُشدّدة. وصف أحد البهائيين هذه الحملة القمعية بقوله: "لَم تكن مجرّد إنكار لعقيدتنا، بل محاولة لمحو وجودنا بالكامل من الحياة العامة" (مقابلة سرّية مع بهائي يمني، 2024). يُعدّ الحوثيون من أكثر الجهات عداءً للبهائيين، حيث يمارسون اضطهاداً مُمنهجاً بحقّهم، انطلاقاً من اعتقادهم بأنّ العقيدة البهائية تُشكّل تهديداً لهوية اليمن الإسلامية. وتُشكّل هذه الممارسات انتهاكاً صارخاً لحق البهائيين في حرية الدين والمعتقد.

أما فئة المهمَّشين، ورغم أنّهم ينتمون في الغالب إلى الإسلام، فقد واجهوا أيضاً تمييزاً ثقافياً، فالأدوار التقليدية التي يؤدّونها، مثل تنظيف الشوارع وجمع النفايات، تُعتبر مهينة في نظر المجتمع الأوسع، كما أن إقامتهم في أحياء عشوائية وغير رسمية تُسهم في وصمهم كفئة "منبوذة اجتماعياً" (Al-Sabahi and Aarya, 2016, p. 56). وقد فاقم النزاع المستمر من هذه الانتهاكات، إذ أصبحت مجتمعات الأقلّيات تعيش في ظلّ خوف متزايد على سلامتها الجسدية وبقائها الثقافي.

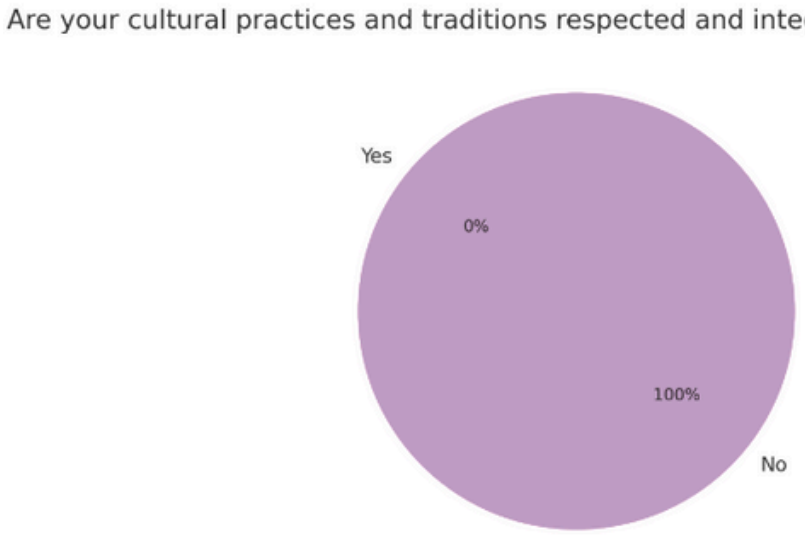

"هل تحظى ممارساتك وتقاليدك الثقافية بالاحترام والاندماج داخل المجتمع العام؟"
الشكل 3: 100٪ أجابوا بـ "لا"، و0٪ أجابوا بـ "نعم" عند سؤالهم عمّا إذا كانت ممارساتهم الثقافية تحظى بالاحترام والاندماج – المصدر: استبيان الباحث، 2024

الحماية من التمييز

يُعدّ التمييز ضد الأقليات في اليمن ظاهرة متجذّرة في الواقع اليومي، ويزيد من حدّتها غياب الحماية القانونية الصريحة. فبينما لا ينص القانون صراحةً على التمييز على أساس العِرق أو الانتماء الإثني، إلا أنه، كما أُشير سابقاً، لا يوفّر ضمانات واضحة لحماية الأقلّيات—ما يصنع فراغاً قانونياً يُبقي الفئات المهمَّشة عرضة للإقصاء.

أما بالنسبة إلى الأقلّيات الدينية، فالوضع أكثر خطورة؛ إذ يُجرّم قانون العقوبات اليمني الردة في المادة 259 (Refworld, 1994, p. 62)، ويُجيز عقوبة الإعدام بحق من يترك الإسلام، في انتهاك مباشر للمعايير القانونية الدولية التي تحمي حرية الدين والمعتقد (الأمم المتحدة، 1948). وتواجه فئة المهمَّشين، على سبيل المثال، تمييزاً واسع النطاق في مجالات التعليم، والعمل، والحصول على الخدمات العامة. وغالباً ما يتعرّض أفرادها للإساءات اللفظية والجسدية، خصوصاً في المناطق الريفية التي ما تزال تحكمها بُنى اجتماعية صارمة. وفي مناطق مثل قعطبة وباجل، يتعرض المهمَّشون إلى الطرد القسري، ويُحرمون من المساعدات، ويُشار إليهم بأوصاف مُهينة ولا إنسانية من قبل مسؤولين محلّيين. يجسّد هذا الواقع شكلاً من أشكال التمييز الطبقي الثابت، والذي لا يزال يُشكّل ملمحاً أساسياً من ملامح تجربتهم اليومية في اليمن (Al-Warraq, 2019).

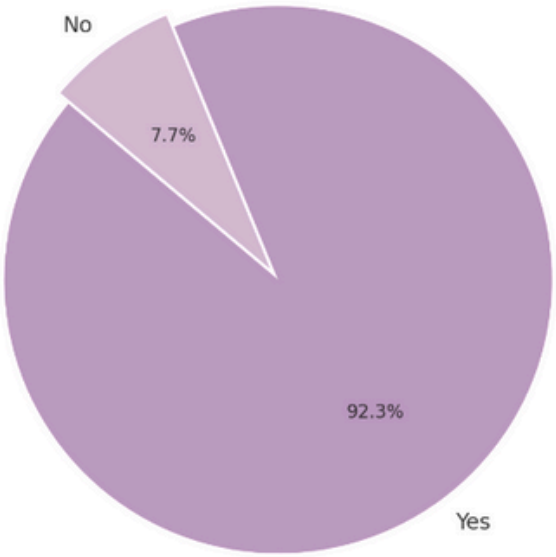

"هل سبق لك أو لأفراد مجتمعك أن تعرّضتُم للتمييز أو الإقصاء؟"
الشكل 4: 92.3٪ من المشاركين أجابوا بـ "نعم" على تعرّضهم للتمييز أو الإقصاء، بينما أجاب 7.7٪ بـ "لا" – المصدر: استبيان الباحث، 2024

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن، تُوظّف وسائل الإعلام الرسمية وخطابات الزعماء السياسيين في التحريض على الأقلّيات الدينية. وقد استُهدف المجتمع البهائي بشكل مباشر في خطابات مُتَلفزة ومنصات إعلامية عامة، حيث وصفهم قادة الحوثيين بـ"الكفار"، و"أعداء الإسلام"، و"عملاء إسرائيل"، بينما روِّجت روايات مؤامراتية حول معتقداتهم. وبشكل مماثل، جرى احتجاز أكثر من 200 مسيحي—غالبيتهم من الرعايا الأجانب—وتم وصمهم علناً بكونهم "عملاء أجانب"، في إطار استراتيجية أوسع من القمع الأيديولوجي والدعاية القائمة على التخويف (Miller, 2023, p. 2).

الأقلّيات في مناطق نزاع أُخرى في المنطقة

لفهم التحديات التي تواجه الأقلّيات في اليمن بشكل أعمق، من المفيد مقارنتها بحالات مماثلة في مناطق نزاع أُخرى شهدت تهديداً لحقوق الأقلّيات. فعلى سبيل المثال، تعرّضت الطائفة الإيزيدية في العراق لإبادة جماعية على يد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، حيث قُتل الآلاف منها، وتعرّض كثيرون للاستعباد أو التهجير القسري. شملت الاستجابة الدولية لهذه الكارثة جهوداً واسعة، من بينها تدخُّلات عسكرية، ومساعدات إنسانية، ومساعٍ قانونية دولية لمحاسبة الجُناة (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 2016، ص. 2).

وبالمثل، خلّف النزاع في سوريا آثاراً مدمِّرة على الأقلّيات الدينية والعرقية، بما في ذلك المسيحيين والأكراد والدروز. وقد أدّى صعود جماعات متطرفة مثل داعش وجبهة النصرة إلى تعرُّضهم لموجات من الاضطهاد، أجبرت العديد منهم إلى الفرار خارج البلاد. تنوّعت استجابات المجتمع الدولي للأزمة السورية، إذ قدّمت بعض الدول فرص اللجوء للنازحين، في حين انخرطت أُخرى في تدخُّلات عسكرية وقدّمت مساعدات إنسانية مكثّفة (مجموعة الأزمات الدولية، 2017). تُبرز هذه التجارب المقارنة أهمية وجود استجابة دولية شاملة ومنسّقة لحماية حقوق الأقلّيات في مناطق النزاع، كما تؤكّد الحاجة إلى وضع آليات عدالة انتقالية تُحاسب الجناة وتعوّض الضحايا.

في السودان، على سبيل المثال، أسفر نزاع دارفور الذي اندلع مطلع الألفية عن استهداف الأقلّيات الإثنية بشكل ممنهج من قِبل القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها. وشملت الاستجابة الدولية فتح تحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية وإصدار مذكّرات توقيف بحق شخصيات بارزة مسؤولة عن تلك الفظائع. شملت الانتهاكات الجسيمة في دارفور عمليات قتل مُمنهج، وعنفاً جنسياً مرتبطاً بالنزاع، وتهجيراً قسرياً واسع النطاق. كلّ ذلك يُبرز الحاجة الماسّة إلى وضع آليات دولية أكثر فاعلية لضمان المُساءلة وحماية حقوق المجتمعات المتضررة (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2024، ص. 2).

أما في كولومبيا، فقد تمكّنت المجتمعات الأصلية والأفرو–كولومبية من الدفاع عن حقوقها خلال عملية السلام، حيث جرى تضمين حقوقها الثقافية والإقليمية في الاتفاق النهائي. وقد شدّد المنتدى الرفيع المستوى الخاص بالشعوب الإثنية على أهمية اعتماد مُقاربات تُراعي المجتمعات في جهود السلام، والأمن، وإعادة الإدماج، والمصالحة (الأمم المتحدة، 2017، ص. 6).

وفي رواندا، تضمّنت جهود إعادة الإعمار بعد الإبادة الجماعية مساعي حثيثة لمعالجة أوضاع الأقلّيات، لا سيما طائفة التوا—وهم من الشعوب الأصلية في وسط أفريقيا ممن عاشوا على هامش المجتمع طيلة قرون. ورغم إحراز بعض التقدم في مجالات مثل التعليم والتنمية الاقتصادية بفضل الدعم الدولي وعمل المنظمات غير الحكومية، ما تزال التمييزات البنيوية وغياب الحماية القانونية تمثّل عقبات رئيسية أمام إدماجهم الكامل في المجتمع الرواندي (مجموعة حقوق الأقليات الدولية، 2020).

تُقدّم هذه التجارب دروساً ثمينة لليمن؛ فقد كانت المناصرة الحقوقية عاملاً حاسماً في دعم مطالب الفئات المهمّشة، إلا أنّ فاعلية تلك الحملات غالباً ما اعتمدت على مدى توافقها مع أولويات الجهات المانحة والأجندات السياسية العالمية. وتميل المنظومة الحقوقية الدولية إلى إيلاء الأولوية للقضايا التي تنسجم مع السرديات العالمية السائدة، مثل المساواة الجندرية أو الإغاثة الإنسانية، بينما تُهمِّش القضايا التي تفتقر إلى الأهمية الجيوسياسية (Merry, 2006, p. 92-93). تجلّى ذلك في السياق اليمني، حيث تم التركيز الدولي على حقوق النساء والمساعدات الإنسانية، بينما بقيت مجتمعات المهمَّشين أو البهائيين—الذين تتطلّب قضاياهم إصلاحات هيكلية أعمق—تكافح لاجتذاب دعم مستدام أو تمويل كافٍ لحمايتها. غالباً ما تُحقِّق الفئات المهمَّشة التي لا تنسجم مطالبها مع أولويات الخطاب الحقوقي الدولي اعترافاً قانونياً محدوداً (Grugel and Piper, 2009, p. 80). يظهر هذا النمط في اليمن بوضوح، فعلى الرغم من الاعتراف الرسمي ببعض هذه الفئات في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، إلا أن إدماجها على المدى الطويل لَم يُترجم إلى تشريعات أو سياسات فعلية. ومن دون معالجة مظالم الأقلّيات وضمان مشاركتها الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية، يبقى خطر إعادة إنتاج دوائر العنف والإقصاء قائماً في اليمن.

يُظهر تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كيف يمكن للدول الخارجة من النزاع أن تتبنى أطُراً للحكم الشامل تُعزّز مشاركة الفئات المهمَّشة وتدعم الوحدة الوطنية. من الأمثلة البارزة على ذلك تجربة أفغانستان في مطلع الألفينات، حيث ركّزت إصلاحات الحوكمة على الإدماج السياسي من خلال إنشاء مجالس قروية مُنتخبة، واعتماد حصص وطنية للنساء والأقلّيات الإثنية.

ويُعدّ برنامج التضامن الوطني مثالاً ناجحاً على التمكين القاعدي، إذ مكّن المجتمعات من إدارة مواردها التنموية والمشاركة في ديمقراطية تشاورية. ويُظهر هذا النموذج كيف يمكن للآليات الشاملة، حتى في البيئات الهشّة، أن تُعزز التمثيل والتماسك الاجتماعي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004، ص. 136–137). يمكن لليمن أن يستفيد من إطار مشابه، من خلال إنشاء هيئات تمثيلية على مستوى المديريات، تُمنح من خلالها الفئات المُقصاة تاريخياً، مثل المهمَّشين، صوتاً رسمياً يربط بين نظُم الحوكمة المحلّية من جهة، وأولويات حقوق الإنسان والتنمية من جهة أُخرى.

القانون والمجتمع الدولي

ينبغي فهم الوضع في اليمن ضمن السياق الأوسع للقانون الدولي لحقوق الإنسان. فاليمن طرف في عدد من المعاهدات الدولية التي تُلزمه بحماية حقوق جميع مواطنيه، بمن فيهم الأقلّيات. وتشمل هذه المعاهدات: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وبصفته دولة موقِّعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما المادة 27 منه، فإن اليمن مُلزم بضمان تمتع الأقلّيات بحقها في ممارسة ثقافتها وديانتها ولغتها بحرية. يُبيّن التعليق العام رقم 23 الصادر عن لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن على الدولة اتخاذ تدابير إيجابية لضمان هذه الحقوق، وأن تَكفلَها لجميع الأفراد الخاضعين لولايتها، بغضّ النظر عن جنسيتهم أو وضعهم القانوني في الإقامة. (UNHRC, 1994, p. 2).

كذلك، يؤكّد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقلّيات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، ولا سيما في مادته الأولى، على مسؤولية الدولة في حماية هويات الأقلّيات، وضمان مشاركتهم الكاملة في الحياة العامة، وصون ممارساتهم الثقافية والدينية من دون تمييز (UNGA, 1992, p.5). وقد أدّى فشل اليمن في الوفاء بهذه الالتزامات الدولية إلى ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

وبموجب هذه المعاهدات، يُلزم اليمن بضمان تمتع جميع الأفراد الخاضعين لولايته بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من دون تمييز. يشمل ذلك الحق في حرية الدين، والمساواة أمام القانون، والمشاركة في الشأن العام. ويُعد الإخفاق في حماية هذه الحقوق انتهاكاً مباشراً لالتزامات اليمن القانونية بموجب القانون الدولي.

يُتيح القانون الدولي لحقوق الإنسان أيضاً آليات تُمكّن الأفراد والمجموعات من طلب الإنصاف عند التعرّض لانتهاكات. فعلى سبيل المثال، تتابع لجنة حقوق الإنسان تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويمكنها النظر في شكاوى الأفراد الذين يدّعون تعرّضهم لانتهاكات. وبالمثل، تراقب لجنة القضاء على التمييز العنصري تنفيذ الاتفاقية ذات الصلة، وتمتلك صلاحية اتخاذ إجراءات بحق الدول التي تُخفق في الوفاء بالتزاماتها.

ويُبرز البرنامج الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2022–2025 أن بناء "حوكمة فعّالة، شاملة وخاضعة للمساءلة " مسارٌ طويل الأمد، متجذّر في النظُم الاجتماعية والسياسية، يتطلّب مقاربة شاملة تراعي "الحقوق، والمساءلة، وسيادة القانون، وحرية التعبير، والمشاركة" (UNDP, 2021, p. 9). تُعدّ هذه المبادئ ضرورية بشكل خاص في السياقات الهشّة، مثل حالة اليمن، حيث أدّى غياب الحوكمة الرشيدة القائمة على المشاركة إلى تقويض جهود حماية حقوق الأقليات وبناء سلام دائم.

ونظراً لحجم الانتهاكات في اليمن، ثمة مبرر قوي لتحرُّك المجتمع الدولي نحو تحقيق المساءلة عبر آليات مصمّمة بعناية. من بين هذه الآليات **العقوبات الموجّهة** التي تستهدف أفراداً وكيانات متورّطة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وعلى عكس العقوبات الشاملة، فإنّ العقوبات الموجّهة—مثل حظر التأشيرات وتجميد الأصول—تهدف إلى تقليل التبعات الإنسانية، مع فرض ضغط مباشر على المسؤولين. مع ذلك، قد تُسفر هذه العقوبات، إذا صيغت على نحو سيء أو تم تسييسها، عن نتائج عكسية؛ إذ تعتمد فعاليتها بدرجة كبيرة على مصداقية آليات التنفيذ، وتوافر معلومات استخباراتية دقيقة، ووضوح الأساس القانوني الذي تستند إليه (Portela, 2014, p. 12). وعند إساءة استخدامها، قد تُرسّخ هذه العقوبات وجود الفاعلين السلطويين، أو تُستغل لتبرير المزيد من القمع. لذلك، ورغم أن العقوبات تظلّ أداة ممكنة لتعزيز المساءلة، فإنه ينبغي استخدامها بدقة وشفافية، وبالتوازي مع مبادرات دبلوماسية وقانونية أوسع، لتفادي تكرار الكلفة الإنسانية كما حدث في العراق.

ولا يمكن التقليل من أهمية دور المجتمع الدولي في دعم حقوق الأقلّيات في اليمن. فالمساعي الدبلوماسية، والمساعدات الإنسانية، والدعم الإنمائي، تُشكّل جميعها عناصر أساسية في استراتيجية شاملة لحماية وتعزيز حقوق الأقليات. وينبغي أن تحرص الجهات الدولية الفاعلة على أن تحتل حقوق الأقلّيات موقعاً محورياً في مفاوضات السلام، وجهود إعادة الإعمار، والتفاعلات الدبلوماسية المستمرة مع الأطراف اليمنية.

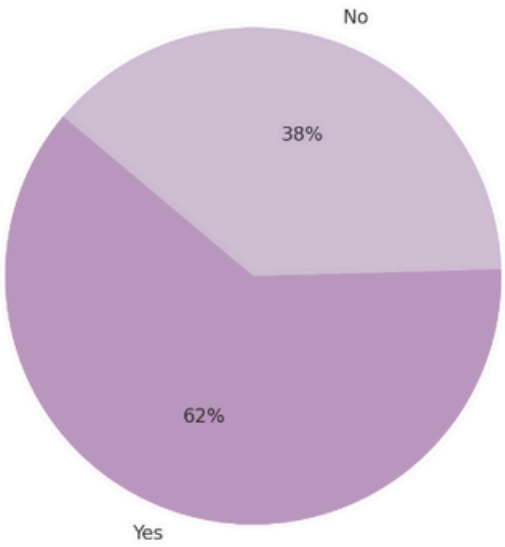

"هل كانت المنظمات الدولية أو برامج المساعدات الإنسانية مفيدة لمجتمعك؟"
الشكل 5: 62٪ أجابوا بـ "نعم"، و38٪ بـ "لا" — آراء متباينة بشأن المساعدات الدولية والإنسانية – المصدر: استبيان الباحث، 2024

يتمثّل أحد الأدوار الأساسية التي يمكن أن يضطلع بها المجتمع الدولي في تقديم الدعم الفني والمالي اللازم لتنفيذ الإصلاحات القانونية والسياساتية. يشمل ذلك تمويل برامج تدريبية تستهدف المسؤولين الحكوميين، والقضاة، وأفراد أجهزة إنفاذ القانون، بهدف تعزيز فهمهم لحقوق الأقلّيات وتشريعات مناهضة التمييز. كما يمكن للجهات المانحة الدولية دعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة في قضايا حقوق الأقلّيات، من خلال توفير الموارد الضرورية لتمكينها من أداء دورها في المناصرة الفاعلة ومساءلة الحكومة.

يمكن للمجتمع الدولي أيضاً توظيف علاقاته الدبلوماسية لحثّ الجهات اليمنية على احترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. قد يشمل ذلك الاستفادة من العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف لدفع مسار الإصلاحات، فضلاً عن استخدام المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، لتسليط الضوء على أوضاع حقوق الأقلّيات في البلاد.

علاوة على ذلك، تستطيع الجهات الدولية دعم الجهود الرامية إلى توثيق الانتهاكات المرتكبة بحق الأقلّيات، وضمان محاسبة المسؤولين عنها من خلال آليات العدالة الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

خاتمة وتوصيات

إنّ حماية حقوق الأقلّيات ركيزة أساسية لبناء يمنٍ سِلمي ، شامل، ومستقر. تؤكّد نتائج هذه الورقة السياساتية الحاجة الملحّة إلى إصلاحات قانونية شاملة، وتعزيز التمثيل السياسي، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية للأقلّيات. ينبغي أن يضطلع المجتمع الدولي بدور محوري في دعم هذه الجهود، وضمان أن تشمل عملية إعادة إعمار اليمن جميع مواطنيه، خصوصاً الفئات الأكثر عرضة للإقصاء أو التمييز.

يتطلّب التصدي للتحديات التي تواجه الأقلّيات في اليمن مقاربة متعددة الأوجه، تجمع بين التدخُّلات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال تنفيذ التوصيات الواردة في هذه الورقة، يمكن لليمن أن يخطو خطوات ملموسة نحو بناء مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً، يتمتع فيه جميع المواطنين، بغض النظر عن خلفياتهم، بالكرامة والمشاركة الكاملة في الحياة العامة.

رغم التحدّيات المستمرة ، فإن صمود مجتمعات الأقلّيات في اليمن، إلى جانب دعم المجتمع الدولي، يُتيح مساراً ممكناً للتقدّم. وينبغي أن تبقى حقوق الأقلّيات في صُلب جهود السلام وإعادة الإعمار، بما يضمن مستقبلاً قائماً على الشمول والاحترام والمساواة للجميع.

تتضمن القائمة التالية توصيات عملية، مصنّفة وفق محاور موضوعية لتحسين أوضاع الأقلّيات في اليمن.

التوصيات السياساتية ذات الأولوية لتعزيز حقوق الأقلّيات في اليمن

1. التوصيات العاجلة (خلال النزاع): بناء الشمولية في ظِل الهشاشة

المشاركة السياسية المحلية (مستوحاة من برنامج التضامن الوطني في أفغانستان):

- إنشاء مجالس تشاورية على مستوى المديريات تُخصّص فيها مقاعد مضمونة للفئات المهمَّشة، مثل المهمَّشين وممثّلي الأقليات الدينية. أثبتت هذه الهياكل فعاليتها في أفغانستان بعد 2001، ويمكن إنشاؤها حتى في ظِل النزاع لتعزيز المشاركة القاعدية (UNDP, 2004, p. 136–137).

- **التحدي:** في ظل تعذّرالإصلاح السياسي على المستوى الوطني في الوقت الراهن يُمكن تعزيز الحكم المحلّي—لا سيّما، حين يرتبط بتقديم المساعدات،من خلال تنسيق الجهات المانحة.

مساعدات إنسانية شاملة للأقلّيات:

- إلزام الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بإشراك ممثّلين عن الأقلّيات في تخطيط توزيع المساعدات، خصوصاً في مخيمات النازحين والمستوطنات غير الرسمية، حيث تم توثيق حالات إقصاء متكررة (Al-Warraq, 2019).

- **التحدي:** احتمال اعتراض الفئات المهيمنة سياسياً؛ ويمكن الحد من ذلك باستخدام خرائط مجتمعية مستقلة والتعاون مع منظمات محلّية موثوقة.

حملات توعية عامة موجّهة:

- إطلاق حملات إعلامية وتعليمية لمكافحة التمييز، بمشاركة زعماء قبليين ودينيين ومؤثرين محليين. تستند هذه المبادرة إلى تجربة رواندا، حيث تم استخدام التعليم العام والبرامج الثقافية في جهود المصالحة وإعادة تشكيل القيم الاجتماعية (Minority Rights Group International, 2020).

- **التحدي:** البيئة الإعلامية مسيّسة؛ لذا ينبغي أن تكون الحملات محلّية الطابع. مع التركيز على الحوار المجتمعي والمشاركة المباشرة، بدلاً من الاعتماد على البث الوطني واسع النطاق.

2. المدى المتوسط (مرحلة الانتقال أو السلام الجزئي)

التوعية القانونية والوصول إلى العدالة:

- إنشاء عيادات قانونية متنقلة وبرامج للتعليم القانوني المجتمعي تستهدف الأقلّيات، مستوحاة من مراكز العدالة المجتمعية في كولومبيا خلال عملية السلام (UN, 2017, p. 6).

- **التحدي:** ضعف القدرات في المناطق الريفية؛ ويمكن تجاوز ذلك من خلال الوحدات المتنقّلة والشراكة مع المنظمات غير الحكومية.

المساءلة عن الفظائع:

- دعم الآليات الدولية مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما في قضية الإيزيديين في العراق، لتوثيق الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد الأقلّيات وملاحقة المسؤولين عنها (UNHRC, 2016).

- **التحدي:** ملف سياسي حساس؛ ويستلزم دعماً قائماً على تقصّي الحقائق بنزاهة، ومناصرة يقودها الناجون أنفسهم.

3. مرحلة ما بعد النزاع (إصلاحات بنيوية طويلة الأمد)

إصلاح قانوني لحماية الأقلّيات:

- مراجعة القوانين لإزالة المواد التمييزية (مثل عقوبات الردة)، ومواءمة الأُطُر الوطنية مع المعايير الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأقليات (OHCHR, 1992).

- وضع حصص دستورية أو مقاعد مخصصة للفئات المهمَّشة، على غرار ما تم في أفغانستان بعد طالبان، وخلال اتفاقات السلام في كولومبيا.

- **التحدي:** التغيير الدستوري غير ممكن إلا بعد اتفاقات السلام، ويتطلّب مناصرة طويلة الأمد وتوافق بين النخب السياسية.

مساواة في الوصول إلى الخدمات (التعليم، الصحة، السكن):

- تطوير برامج تمييز إيجابي، مثل المنح الدراسية وبرامج التدريب المهني للشباب من الأقلّيات، مستوحاة من جهود إعادة الإعمار في رواندا بعد الإبادة الجماعية.

- تنفيذ تخطيط حضري شامل يراعي احتياجات الأقلّيات، وضمان وصولهم إلى خدمات صحية حسّاسة لخصوصياتهم، بدعم من التمويل الدولي.

- **التحدي:** يتطلب تنسيقاً قوياً بين السلطات الانتقالية والجهات المانحة؛ ويجب دمجه في خطط إعادة الإعمار منذ مراحلها الأولى.

تُشكّل هذه الإجراءات المقترحة خريطة طريق لبناء يمنٍ يحترم التعددية، ويصون الكرامة، ويحقق العدالة لجميع مواطنيه. ورغم أن الإصلاح القانوني والتحول البنيوي يظلان أهدافاً بعيدة المدى، فإن تعزيز الشمول على المستوى المحلّي، وضمان العدالة في توزيع المساعدات، وتغيير الخطاب العام، يمكن أن يبدأ فوراً، حتى في ظِل النزاع. وتُظهر تجارب أفغانستان والعراق ورواندا وكولومبيا أنّ التغيير ممكن في البيئات الهشّة، شرط أن يكون محليّ الملكية ، ومدعوماً دولياً، ومتسقاً مع السياق الواقعي.

المصادر والمراجع

- المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (2020). رواندا | الدليل العالمي للأقليات والشعوب الأصلية. [عبر الإنترنت] المجموعة الدولية لحقوق الأقليات. متاح على: https://minorityrights.org/country/rwanda/ [آخر وصول: 31 آب/أغسطس 2024].

- لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (1994). التعليق العام رقم 23: المادة27(حقوق الأقليات)|ريفورلد.[عبر الإنترنت] ريفورلد.متاح على:https://www.refworld.org/legal/general/hrc/1994/en/26900 [آخر وصول: 22 أيلول/سبتمبر 2024].

- أبو عمر، ز. م. (1986) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. أطروحة دكتوراه، جامعة جورجتاون، بروكويست لأطروحات ورسائل الدكتوراه.

- الصبحي، م. وآريا، ف.(2016) دور الأعراف الثقافية والهياكل المحلية للسلطة في اليمن. مجلة الهجرة القسرية، (53)، ص. 55–56.

- الورّاق، أ. (2019). التهميش التاريخي والممنهج لمجتمع المهمّشين في اليمن. [عبر الإنترنت] مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. متاح على: https://sanaacenter.org/publications/analysis/7490 [آخر وصول: 27 آذار/مارس 2025].

- الورافي، ع. (2021). القرارات الزيدية التمييزية وتأثيرها على يهود اليمن في رواية "بيت الحناء" لنومي إيف. مجلة أكيوتي لتعليم اللغة الإنكليزية والأدب والثقافة، 6(1) ، ص. 24–35. المعرّف الرقمي للوثيقة: https://doi.org/10.35974/acuity.v6i1.2389.

- منظمة العفو الدولية (2024أ). حقوق الإنسان في اليمن. [عبر الإنترنت] منظمة العفو الدولية. متاح على: https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/yemen/report-yemen/#:~:text=Yemen%202023 [آخر وصول: 30 آب/أغسطس 2024]. ص. 410–411.

- منظمة العفو الدولية (2024ب). اليمن: على الحوثيين الإفراج عن البهائيين المحتجزين تعسفاً بسبب انتمائهم الديني بعد مرور عام على اعتقالهم ووضع حد لاضطهاد الأقليات. [عبر الإنترنت] منظمة العفو الدولية. متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/05/yemen-one-year-on-huthis-must-release-bahais-arbitrarily-detained-over-their-religion-and-end-persecution-of-minorities/ [آخر وصول: 30 آب/أغسطس 2024].

- الجامعة البهائية العالمية (2024). خلفية اضطهاد البهائيين في اليمن. [عبر الإنترنت] الجامعة البهائية العالمية. متاح على: https://www.bic.org/situation-in-yemen/background [آخر وصول: 26 آذار/مارس 2025].

- البهائيون في اليمن (2015). البهائيون في اليمن. [عبر الإنترنت] متاح على: https://bahaiye.org/AR/About/Default.aspx [آخر وصول: 26 آذار/مارس 2025].

- مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (2008). تقرير عام 2008 عن الحرية الدينية الدولية – اليمن | ريفورلد. [عبر الإنترنت] ريفورلد. متاح على: https://www.refworld.org/reference/annualreport/usdos/2008/en/62545 [آخر وصول: 26 آذار/مارس 2025].

- مقابلة سرية مع أحد البهائيين اليمنيين (2024). حقوق الأقليات والمهمّشين في اليمن. 7 آب/أغسطس. [تم حجب الاسم لأسباب أمنية].

- مقابلة سرية مع أحد المسيحيين اليمنيين (2024). حقوق الأقليات والمهمّشين في اليمن.14 آب/أغسطس. [تم حجب الاسم لأسباب أمنية].

- مقابلة سرية مع صحفي يمني (2024). حقوق الأقليات والمهمّشين في اليمن. 24 آب/أغسطس. [تم حجب الاسم لأسباب أمنية].

- الرجّي، ر. (2016). "حتى الحرب تميّز": أقلّيات اليمن، منفيون داخل الوطن. لندن، المملكة المتحدة: المجموعة الدولية لحقوق الأقليات.

- غانم، أ. (2019). معالجة التمزق الاجتماعي في اليمن. [عبر الإنترنت] متاح على: https://sanaacenter.org/files/Addressing_Social_Fragmentation_in_Yemen_en.pdf [آخر وصول: 27 آذار/مارس 2025].

- غروغل، ج. وبيبر، ن. (2009). هل تعزز الحقوق التنمية؟ السياسات الاجتماعية العالمية: مجلة متعددة التخصصات في السياسة العامة والتنمية الاجتماعية، 9(1)، ص. 79–98. المعرّف الرقمي للوثيقة: https://doi.org/10.1177/1468018108100399.

- هاليداي، ف. (1985). جوانب من السياسة الخارجية لجنوب اليمن 1967–1982. [عبر الإنترنت] متاح على: https://etheses.lse.ac.uk/430/1/Halliday_Aspects%20of%20South%20Yemen%27s%20foreign%20policy.pdf [آخر وصول: 27 آذار/مارس 2025].

- هيومن رايتس ووتش (2023أ). اليمن: أحداث عام 2022. [عبر الإنترنت] هيومن رايتس ووتش. متاح على: https://www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/yemen [آخر وصول: 30 آب/أغسطس 2024].

- هيومن رايتس ووتش (2023ب). اليمن: الحوثيون يُخفون البهائيين قسرياً. [عبر الإنترنت] هيومن رايتس ووتش. متاح على: https://www.hrw.org/news/2023/05/30/yemen-houthis-forcibly-disappear-bahais [آخر وصول: 30 آب/أغسطس 2024].

- مجموعة الأزمات الدولية (2017). سوريا. [عبر الإنترنت] مجموعة الأزمات. متاح على: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/syria [آخر وصول: 30 آب/أغسطس 2024].

- الحرية الدينية الدولية (2024). صعوبات تقنية. [عبر الإنترنت] موقع وزارة الخارجية الأميركية. متاح على: https://www.state.gov/wp-content/uploads/2024/04/547499-YEMEN-2023-INTERNATIONAL-RELIGIOUS-FREEDOM-REPORT.pdf [آخر وصول: 27 آذار/مارس 2025].

- جوزيف، ج. (2023). اضطهاد المسيحيين حول العالم: قراءة تفصيلية في أكثر 50 دولة تضرراً. مجلة SSRN الإلكترونية. [عبر الإنترنت] المعرّف الرقمي للوثيقة: https://doi.org/10.2139/ssrn.4399873.

- كوثر، ن. وحياة، ع. (2023). استكشاف حقوق الأقليات في المجتمعات الإسلامية: تحليل مقارن بين المنظورَين العالمي والجماعاتي. مجلة الأمين للعلوم الإسلامية، [عبر الإنترنت] 1(1)، ص. 1–12. متاح على: https://alamin.tuf.edu.pk/index.php/al-amin/article/view/2 [آخر وصول: 26 آذار/مارس 2025].

- ميري، إس. إي. .(2006) حقوق الإنسان والعنف القائم على النوع الاجتماعي: ترجمة القانون الدولي إلى عدالة محلية. شيكاغو: منشورات جامعة شيكاغو.
ميلر، هـ. (2023). الحرية الدينية في مناطق سيطرة الحوثيين في اليمن. اللجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية. [عبر الإنترنت] متاح على: https://www.uscirf.gov/sites/default/files/2023-05/2023%20Factsheet%20Houthi%20%281%29.pdf [آخر وصول: 16 نيسان/أبريل 2025].

- المجموعة الدولية لحقوق الأقليات . (2023). المهمشون في اليمن. [عبر الإنترنت] متاح على: https://minorityrights.org/communities/muhamasheen/ [آخر وصول: 27 آذار/مارس 2025].

- مكتب النائب العام (2021). مكتب النائب العام. [عبر الإنترنت] متاح على: https://agoyemen.net/lib_details.php?id=31 [آخر وصول: 26 آذار/مارس 2025].

- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (1992). إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية. [عبر الإنترنت] ص. 5.
متاح على: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Booklet_Minorities_English.pdf [آخر وصول: 22 أيلول/سبتمبر 2024].

- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2018). حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ أيلول/سبتمبر 2014 - تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الذي يتضمن النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين وموجزاً عن المساعدة التقنية المقدمة من المفوضية السامية إلى اللجنة الوطنية للتحقيق. [عبر الإنترنت] ص. 14. متاح على: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g18/252/79 pdf/g1825279.pdf/ [آخر وصول: 30 آب/أغسطس 2024].

- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2024أ). الســودان: خبير الأمم المتحدة المعني بشأن حالة حقوق الانسان في السودان يزور بورتسودان. ص. 2. [عبر الإنترنت] متاح على: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/07/sudan-un-expert-raises-alarm-dire-human-rights-situation [آخر وصول: 30 آب/أغسطس 2024].

- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2024ب). اليمن: خبراء الأمم المتحدة يكررون دعوتهم للإفراج عن البهائيين المحتجزين. [عبر الإنترنت] متاح على: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/05/yemen-un-experts-reiterate-call-release-detained-bahais [آخر وصول: 27 آذار/مارس 2025].

- بورتِيلا، ك. (2014). استخدام الاتحاد الأوروبي للعقوبات "الموجهة": تقييم الفعالية . [عبر الإنترنت] متاح على: https://cdn.ceps.eu/wp-content/uploads/2014/03/WD391%20Portela%20EU%20Targeted%20Sanctions.pdf [آخر وصول: 16 نيسان/أبريل 2025].

- راج، س. (2022). تحقق من التصريح: التنمية – الفرص والتحديات في الوصول إلى التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. [عبر الإنترنت] ص. 2. متاح على:https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/racism/intdecade/rm-mea/panel3/2022-11-30/Sushil-Raj-statement.pdf [آخر وصول: 30 آب/أغسطس 2024].

- ريفورلد (1994). اليمن: القرار الجمهوري بالقانون رقم 12 لسنة 1994 بشأن الجرائم والعقوبات.[عبر الإنترنت] ريفورلد. متاح على: https://www.refworld.org/legal/decreees/natlegbod/1994/en/34402 [آخر وصول: 16 نيسان/أبريل 2025].

- شجاع الدين، م.، كومبس، ك.، وأولوفي، أ. (2021). البهائيون في اليمن: من الغموض إلى الاضطهاد والنفي. [عبر الإنترنت] مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. متاح على: https://sanaacenter.org/publications/main-publications/14462.

- الأمم المتحدة (2007). ممارسات الحوكمة الرشيدة من أجل حماية حقوق الإنسان – مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. [عبر الإنترنت] ص. 2. متاح على:https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/GoodGovernance.pdf [آخر وصول: 22 أيلول/سبتمبر 2024].

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004). الأمن بوجه إنساني: التحديات والمسؤوليات – جمهورية أفغانستان الإسلامية. [عبر الإنترنت] متاح على: https://hdr.undp.org/system/files/documents/afghanistan2004enpdf. [آخر وصول: 16 نيسان/أبريل 2025].

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021). الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2022–2025] عبر الإنترنت[ص. 1–16. متاح على: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-07/UNDP%20Strategic%20Plan%202022-2025.pdf [آخر وصول: 16 نيسان/أبريل 2025].

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ((2023 اليمن: الدستور | ريفورلد. [عبر الإنترنت]. ريفورلد. متاح على: http://www.refworld.org/docid/3fc4c1e94.html [آخر وصول: 30 آب/أغسطس 2024].

- المواد 2 و3.الأمم المتحدة (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. [عبر الإنترنت] الأمم المتحدة. متاح على: https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights [آخر وصول: 16 نيسان/أبريل 2025].

- الأمم المتحدة (1966). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. [عبر الإنترنت] المفوضية السامية لحقوق الإنسان. متاح على: https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights [آخر وصول: 22 أيلول/سبتمبر 2024].

- الأمم المتحدة (2017). تقرير الأمين العام حول بعثة الأمم المتحدة في هايتي. [عبر الإنترنت] ص. 6. متاح على: https://colombia.unmissions.org/sites/default/files/last_sg_report on_the_un_mission_in_colombia_eng_0.pdf_ [آخر وصول: 31 آب/أغسطس 2024].

- المفوض السامي لحقوق الإنسان (2015). مجلس حقوق الإنسان – الدورة الثلاثون – البندان 2 و10 من جدول الأعمال: التقرير السنوي للمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام – المساعدة الفنية وبناء القدرات – حالة حقوق الإنسان في اليمن – تقرير المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. [عبر الإنترنت] متاح على: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g15/200/71/pdf/g pdf.1520071 [آخر وصول: 27 آذار/مارس 2025].

- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2016). مجلس حقوق الإنسان – الدورة الثانية والثلاثون – البند 4 من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان التي تستدعي اهتمام المجلس –"جاؤوا ليدمروا": جرائم تنظيم داعش ضد الإيزيديين. [عبر الإنترنت] ص. 2. متاح على: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies HRCouncil/CoISyria/A_HRC_32_CRP.2_en.pdf/ [آخر وصول: 30 آب/ أغسطس 2024].

- واينر، س. (2021). تحديث قطري: اليمن – اللجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية – أوضاع الحرية الدينية في اليمن. [عبر الإنترنت] ص. 3. متاح على: https://www.uscirf.gov/sites/default/files/2021-09/2021%20Yemen%20Country%20Update.pdf [آخر وصول: 30 آب/ أغسطس 2024].

دستور اليمن لعام 2015 – كونستيتيوت (2015). دستور اليمن لعام 2015 – كونستيتيوت. [عبر الإنترنت] متاح على: https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2015D [آخر وصول: 26 آذار/مارس 2025].